

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، وزير المكلف بالميزانية

السيد حبيب بن يحيى، أمين عام اتحاد المغرب العربي

السيدة كريمة بونمرة بن سلطان، مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة لأفريقيا

معالي السفراء

السادة الحضور، السلام عليكم

إن تحقيق التنمية من خلال لمشروعات الصناعية يعيق قدرة هذه المشروعات على الاستمرار في التشغيل و التطور ذاتيا دون دعم خارجي.

ومن أجل الدفع بمسيرة النمو في هذا القطاع المهم، نرى اعتماد العديد من السياسات التي نرى اعتماد العديد من السياسات التي في مجملها ستحدث نقلة نوعية نحو مساهمة حقيقية لقطاع الصناعة في احداث التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن أهم هذه السياسات:

- تبني قاعدة بيانات اقتصادية تتمتع بدرجة عالية من المصادقية ومن خلال مؤسسات تهتم بالإحصاءات المختلفة يمكن الاعتماد عليها في الوصول الى مؤشرات تعكس الواقع.
- ترسخ قيم العمل المتمثل في الانضباطية وترسيخ الولاء للمؤسسة الصناعية، وفي المقابل اعتماد الحوافز وتشجيع المنافسة وفتح فرص التدريب وتشجيع استيعاب التقنية الحديثة.
- العمل استخدام قواعد البحث العلمي في حل المشاكل حيث يتم اتخاذ قرارات ووضع خطط تساهم فعلا في تحسين الأداء وزيادة الانتاجية.
- تطوير القوانين والنظم الصناعية والعمل بها بعيدا عن التصرفات الارتجالية التي قد تعيق سيرة التنمية.
- حماية الصناعات الناشئة وحماية مصالح الزبون والاهتمام بالمنتجات التي تحقق ميزة تنافسية.
- الاهتمام بمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات والتركيز على النتائج دون اعتبارات اخرى كالعقلية والمناطقية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال وضع تشريعات تنظمه بما يتوافق ومصلحة الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل والمساهمة في التصدير وتوفير التمويل ونقل التقنية.
- دعم القطاع الخاص وزيادة مشاركته في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال تطوير التشريعات المنظمة لعمله والانتقال به تدريجيا الى مشاركة فعالة مع القطاع العام الذي بدوره يعمل على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل القطاع الخاص.

- التوجه نحو تحقيق التنمية السكانية من خلال توطيد المناطق الصناعية وبما لا يتعارض مع نتائج الدراسات المتعلقة المشروعات.

- التركيز نحو خلق النموذج الصناعي القادر على النمو الذاتي لتحقيق التنمية المستدامة.

- بناء شراكات اقتصادية بين دولنا مبنية على التعاون والتكامل في تحقيق مصلحة الجميع. إن هذه السياسات في مجال التصنيع يجب ان تكون جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة للدول بحيث يكون هناك تكامل نحو تحقيق التنمية.

- رؤية 2030 ليبيا

أخيرا أتمنى أن يناقش هذا الاجتماع أهمية هذه السياسات وغيرها وكيفية تفعيلها لكي تحدث نقلة نوعية لأقتصادياتنا الواعدة.